أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي خلال المدة (1994-2002)

د. أحمد

إبـراهيم محمـد*

المستخلص

تواجه التجارة الزراعية في الوطن العربي بمختلف اتجاهاتها الكثير من المشاكل والمعوقات الناجمة أساسا من نقص في حجم الإنتاج وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية إضافة إلى انعدام التنسيق في السياسات الزراعية مابين الدول العربية ولابد من العمل الجاد على تلبية احتياجات السوق المحلية من بعض المنتجات الزراعية. ولقد تبين من البحث إن حجم الواردات يفوق بكثير حجم الصادرات الزراعية أي إن الميزان التجاري الزراعي سالبا خلال مدة البحث وهذا يعكس المستوى المتدني لقدرات القطاع الزراعي في الدول العربية. كما ظهر من نتائج التحليل لبيانات الصادرات والواردات الكلية الزراعية منها والغذائية خلال مدة البحث انه هناك اتجاها متناقصا لم تثبت معنويته إحصائيا. كما إن قيمة معامل التحديد المتعدد بلغت0.82.

Abstract:

Agricultural disunion trade through its different directions facing many problems and difficulties, which basically resulting from the decrease of production size and not to be achieving the self-sufficient for agricultural products. Adding to that, the Arab countries are out of the arrangement for agricultural policy. Therefore, we should work hard to meet the local market needs for some agricultural products which characterized by needing the least quantity of water, specially, some kinds of fruits that is cleared in table(1), however, in general, we can say that

* مدرس / جامعة بغداد /كلية الزراعة / قسم الاقتصاد الزراعي

مقبول للنشر بتاريخ 2008/5/25

the imported size of agricultural products is much more that the exported one. In another word, the balance of agricultural trade is negative through the research period. This reflects the declining level for the abilities of agricultural sector in Arab countries. The results of data analysis concerned with entire export and import for agricultural food during the research period have exposed in the balance of agricultural trade that these were contrariety direction.

المقدمة :

تعمل الدول العربية على تنمية اقتصادها لرفع رفاهية مواطنيها , وفي هذا الاطار فقد اتجهت في الحقبة الاخيرة نحو تطبيق برامج للاصلاحات الاقتصادية , تزايد فيها دور القطاع الخاص في عمليات التنمية وتحرير الاسواق والتجارة الداخلية والخارجية وذلك في اطار التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وانشاء منظمة التجارة العالمية وتوسيع النظام التجاري متعدد الاطراف , بحيث اصبح يشمل تجارة الخدمات في المنتجات الزراعية والصناعية والمنسوجات والملابس , وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بها , لقد أدت هذه المتغيرات الى خلق نظام تجاري دولي جديد يهدف الى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح أسواق أمام الصادرات من جميع الدول . كما يرتكز النظام العالمي الجديد على اليات السوق وعلى قدرة الدول على التنافس في السلع على المستوى الدولي .

ومن الجدير بالذكر أن نجاح تحرير التجارة العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي إنما يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن بالدور الرائد الاساسي لهذا التكامل في دعم التضامن العربي على كافة الجهات .

من خلال التحليل الوصفي للأرقام ظهر بان القطاع الزراعي في الوطن العربي قد تأثر بأوضاعه الاقتصادية والتجارية المحلية والدولية بعد المتغيرات الدولية من خلال اتفاقات التجارة الحرة العربية والدولية. وبدأت تظهر بعض الآثار السلبية على القطاع الزراعي لدى الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقات . وظهرت أهمية تلك الآثار على استيرادات السلع الزراعية والمنتجات الغذائية، مما انعكس سلبا على الدول التي تعاني من العجز الغذائي وارتفاع نسبة الاستيرادات الزراعية. ومن الآثار السلبية التي أثرت على التجارة الخارجية في الوطن العربي مثلا حجم التبادل من خلال عدم إمكانية تصدير أي سلع مقارنة مع السلع المستوردة من العالم الغربي مع الإشارة بان أعلى الأسعار تقع على المنتجات الغذائية المستوردة ، وثانيا هناك منافسة شديدة بين المنتجات الغذائية العربية والمستوردة. إضافة إلى ذلك كلفة الإنتاج الزراعي تكون مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة وهذا مما

يؤثر سلبا على حجم التبادل وتصريف المنتجات الزراعية في الوطن العربي، ولذا يتطلب من أقطار الوطن العربي تدريب العاملين والمنتجين نحو تحسين نوعية المنتجات الزراعية وتطوير كفاءة الخدمات التسويقية وتطبيق المواصفات والمقاييس المطلوبة في الوقت الحاضر وأخيرا تحسين الوضع الاقتصادي العام في أقطار الوطن العربي.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في الوطن العربي فلا بد من النهوض بهذا القطاع والعمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية ودعم وسائل تحقيق الأمن الغذائي العربي وإيجاد الحلول وتذليل الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي. ولمواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن تلك المتغيرات لابد من دعم وتنمية تجارة السلع الزراعية وتقوية موقفها من الاتفاقات التجارية والدولية ومع التكتلات الاقتصادية المختلفة وضرورة العمل وتضافر الجهود للتعامل معها وفق أسس علمية واقتصادية .

مشكلة البحث :

مما لاشك فيه إن تنمية التجارة الخارجية عامة والمنتجات الزراعية خاصة تعد من المداخل الرئيسة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية. ومن الواضح إن تطور اقتصادات الدول العربية ونموها وزيادة الناتج القومي فيها سيؤدي إلى تطوير وتنمية التجارة العربية. وتشير الأرقام في متن البحث بان الواقع الاقتصادي العربي مازال معتمدا على السوق الدولية في توفير احتياجاته الغذائية. وفيما يتعلق الأمر بتجارة السلع الزراعية عامة ، فان الميزان التجاري الزراعي يتسم بالسلبية حيث بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال المدة 1994-1996 نحو 13.9 مليار دولار، ثم ارتفع حتى بلغ 20.4 مليار دولار خلال المدة 2000-2002 . الأمر الذي يعني تدهورا واضحا في الميزان التجاري العربي. ويعزى السبب في ذلك إلى إن هناك اختلافا في جانبي الإنتاج الكلي للسلع الزراعية وحجم الاستهلاك العام للمنتجات الزراعية، ولهذا يتطلب إعطاء أهمية اكبر للقطاع الزراعي وتنمية واقع الإنتاج وتنمية التجارة العربية لمنافسة اقتصادات الدول الأخرى.

فرضية البحث:

من أهم مبررات التطرق لهذا البحث هو زيادة التحديات الإستراتيجية في المنطقة العربية والتغيرات في الأنظمة الاقتصادية والتجارة الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات العالمية وظهور وزيادة التكتلات الاقتصادية الدولية. وما يعكس تلك التطورات على المخاطر التي تواجه الدول العربية نتيجة

محدودية الموارد الطبيعية والاستغلال غير الصحيح لتلك الموارد. ونظرا لان التجارة العربية منخفضة لأسباب عديدة منها غياب التنسيق التجاري والتفاوت في مستوياتها الاقتصادية الأمر الذي يتطلب من الأقطار العربية مواجهة التحديات والتكتلات الاقتصادية الدولية في ممارسة تأثير تلك الدول في الأسعار الزراعية.

هدف ومنهجية البحث :

يهدف هذا البحث إلقاء الضوء على الاتجاهات العامة لبعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة العربية, وتوضيح بعض المؤثرات المتعلقة بكفاءتها , ودراسة العلاقة بين كل من قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية , وبعض العوامل التي تعترض تأثيرها عليها .

وتضمن إطار البحث واقع التجارة العربية الكلية والسلع الزراعية على مستوى الوطن العربي خلال المدة 1994–2002. وتم تقسيم المدة أعلاه إلى ثلاث مدد لأجل التبسيط والمقارنة بين المدة ومعرفة مدى تأثير الظروف والمتغيرات الاقتصادية على واقع التبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي.

أولاً: واقع التجارة العربية

تعد التجارة الخارجية العربية من أكثر القطاعات الأقتصادية أهمية في تحقيق خطط وبرامج التنمية العربية على أن أهميتها النسبية تزداد إرتفاعاً أوانخفاضاً من عام لاخرإعتماداً على تأثير المتغيرات العالمية. من الجدول(1). إن الصادرات العربية بلغت نحو (114.26122) مليار دولار أمريكي في عام 1994 وفي عام 1995 بلغت (120.66212) مليار دولار أمريكي , اي انها تزايدت و استمرت بالتزايد حتى بلغت في عام 1997 (166.3349) مليار دولار أمريكي , إلا انها تدهورت في عام 1998 حيث بلغت (136.205) مليار دولار امريكي . ثم عاودت الارتفاع عام 1999 وبلغت (164.345) مليار دولار ، واستمرت في التزايد حتى بلغت في عام 2002 (241.286) مليار دولار امريكي . وبصفة عامة فقد بلغ متوسط الصادرات العربية الكلية السنوي للمدة (1994 – 1996) حوالي (133.97951) مليار دولار , وبلغت نسبة التغيير السنوي* خلال

* تم استخراج نسب التغير من قبل الباحث استنادا الى الأرقام المدونة في جدول (1) وفق الصيغة الآتية:- نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات=(اجمالي قيمة الصادرات/ إجمالي قيمة الاستيرادات)* 100

نفس المدة 46.16 % . كما بلغت الصادرات الكلية العربية أثناء المدة (1997 – 1999) (155.6383) مليار دولار وبنسبة تغير سنوي بلغت 1.17% ويعود السبب الى ان الصادرات الكلية العربية قد تدهورت أثناء سنة 1998 لتبلغ (136.205) مليار ثم عادت وارتفعت عام 1999 لتبلغ (164.375) لذا كانت نسبة التغيير السنوي منخفضة .

ويبين الجدول (2) قيمة الصادرات والاستيرادات الكلية والسلع الزراعية في الوطن العربي ، حيث بلغ إجمالي الصادرات نحو 218.6 مليار دولار. وبلغ أيضا إجمالي قيمة الاستيرادات نحو 169.2 مليار دولار وذلك خلال متوسط المدة 2000–2002. وبلغ إجمالي قيمة الصادرات في الوطن العربي للسلع الزراعية نحو 7.1 مليار دولار وأيضا بلغ إجمالي قيمة الاستيرادات نحو 27.5 مليار دولار . وبلغ العجز نحو 20.4 مليار دولار خلال متوسط المدة 2000–2002. بالإضافة لانتهاج معظم الدول العربية الاصلاح الاقتصادي والوظيفي والهيكلي مع الاتجاه نحو ديناميكية التسوق وتحرير التجارة[1] . كما ان معظم الدول العربية اهتمت بتنمية صادراتها . وهذا التزايد في قيمة الصادرات العربية لا يعزى الى نمو القطاع الزراعي حيث يتبين من الجدول (6) ضآلة إسهام قطاع الزراعة . إذ تبين ان الصادرات الزراعية تمثل في متوسط مدة الدراسة 4.04 % من اجمالي قيمة الصادرات العربية . ومن هذا يتبين ضعف تاثير الصادرات الزراعية في إجمالي حجم الصادرات الكلية العربية .

أما بالنسبة للصادرات الغذائية فهي تشكل 2.67% من اجمالي الصادرات الكلية , اي ان لها تاثير ضعيف أيضاً في الصادرات الكلية .

وفيما يتعلق بالواردات العربية ونظراً لارتباطها القوي بالصادرات العربية النفطية فانه يلاحظ انها اخذت اتجاهاً متزايداً بصورة عامة عدا سنة 2001 حيث تراجعت ثم عاودت الارتفاع في سنة 2002 وبمعدل تزايد سنوي بلغ 6.93% سنوياً وتشكل الواردات الزراعية حوالي 18.82% من اجمالي الواردات الكلية . ويلاحظ من الجدول رقم (2) ان نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغ 117.38% كمتوسط للمدة (1994– 2002) حيث تشكل الصادرات النفطية النسبة الاكبر في حين تشكل السلع الرأسمالية الجزء الأكبر من الواردات , نلاحظ من الجدول (2) تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية وكذلك تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية ومن ثم الغذائية خلال المدة (1994 – 1999) , (1997 – 1999) , (2000 – 2002) .

[1] عباس ، اشرف كمال ., التجارة البينية وأثرها على التنمية الزراعية العربية . دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية. بغداد 2000- ص15.

جدول (1) :- يبين إجمالي أقيام الصادرات والواردات الكلية وإجمالي أقيام الصادرات والاستيرادات للسلع الزراعية خلال المدة 1994-2002.

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الواردات الكلية	108806.21	117477.63	137607.5	142602.2	153888.00	153563.00	175003.28	155968.18	176677.13
الواردات الغذائية	17614.97	19479.21	20597.6	18962.2	22239.67	21038.99	23110.51	20268.69	22555.72
الواردات الزراعية	18224.97	19665.42	23773.5	23901.6	27836.02	26139.27	28314.11	26023.75	28446.83
الميزان الغذائي	12748.32-	- 14846.17	17114.6-	14509.9-	- 17465.16	- 16166.59	- 17823.41	- 16520.41	- 17899.17
الميزان الزراعي	11679.75-	- 12922.66	17393-	16626.7-	21431.7-	- 19494.97	- 20639.06	- 19199.97	21388.9-
الصادرات الكلية	114261.22	120662.12	167015.2	166334.9	136205.00	164375.00	192818.68	221966.99	241268.00
الصادرات الغذائية	4866.65	4633.04	3483.00	4452.3	4774.51	4872.4	5287.1	3748.28	4656.55
الصادرات الزراعية	6545.22	6742.76	6380.5	7274.9	6404.32	6644.30	7675.05	6823.78	7057.93
* الميزان التجاري الكلي	5455.01	3184.49	29407.7	23732.7	17683-	10812	17815.4	65998.81	64590.87

المصدر :- جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاستناد الى:-

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية , الخرطوم , اعداد مختلفة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - حلقة العمل القومية حول متطلبات تعزيز اقامة السوق العربية المشتركة - الجزائر 11-13 /2000/11 .

* قيم الميزان التجاري تمثل قيم الصادرات ناقصاً قيم الاستيرادات.

نلاحظ من جدول (2) ان نسبة تغطية الصادرات إلى الاستيرادات للسلع الزراعية خلال متوسط المدة 1994-1996 حوالي 32% ثم انخفضت الى 26% خلال متوسط المدة 2000-2002 وايضا انخفضت الاهمية النسبية لتغطية الصادرات الى الاستيرادات للمنتجات الغذائية من 23% خلال متوسط المدة 1994-1996 الى 20% خلال متوسط المدة 2000-2002، وهذا يعود الى اسباب عديدة منها زيادة كميات الاستهلاك عن حجم الانتاج وزيادة عدد السكان في الوطن العربي او قد يعزى ذلك الى التدخل في الاقتصاد الوطني من قبل الاقتصاد الدولي ودرجة تاثير علاقاتها الخارجية على سير ونشاطات اقتصادها المحلي . فهناك دول تتاثر تاثرا بالغا نتيجة التاثيرات الوافدة اليها من الخارج بحكم طبيعة اقتصادها ومستوى طبيعة تداخلها مع الاقتصادات الاخرى[1].ومع ذلك فان هناك ثمة فروق جوهرية وواضحة ويمكن ان تنعكس على شكل كلف تدخل في حساب سعر السلعة او العنصر الانتاجي او الخدمة نتيجة لانتقالها من بلد الى اخر، او ان تعيق انتقالها من الاساس ، ومن هذه الفروق ما يأتي[2]:-

1- اختلاف عملات الدول المتاجرة

2- اختلاف السياسات التجارية بين الدول

3- الصعوبة النسبية في انتقال عناصر الانتاج.

[1] د.هجير عدنان زكي . الاقتصاد الدولي" النظرية والتطبيقات ". دار الكتب والوثائق. بغداد 2007. ص22.
[2] نفس المصدر. ص19-21.

جدول (2) :- الميزان التجاري العربي وكذلك الميزان التجاري الزراعي والميزان التجاري الغذائي ومعدلات التغاير أثناء المدة(1994 – 2002)

(القيمة بالمليون دولارامريكي)

السنوات	البيان	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة تغطية الصادرات إلى الاستيرادات	الميزان التجاري
متوسط المدة1994 – 1996	إجمالي التجارة الخارجية	133979.51	121297.11	110	12682.4
	السلع الزراعية	6556.16	20551.29	32	-14995.13
	الاهمية النسبية للسلع الزراعية من الاجمالي	0.048	0.016		ـــــ
	السلع الغذائية	4327.56	19230.59	23	- 14903.03
	الاهمية النسبية للسلع الغذائية من الاجمالي	0.032	0.015		ـــــ
متوسط المدة1997–1999	الاجمالي	155638.3	150017.73	1.3	5620.57
	السلع الزراعية	6774.51	25958.96	26	- 19184.45
	الاهمية النسبية للسلع الزراعية من الاجمالي	0.043%	%0.017		ـــــ
	السلع الغذائية	4699.73	20746.95	23	- 16047.22
	الاهمية النسبية للسلع الغذائية من الاجمالي	0.031	0.138		ـــــ
متوسط المدة2000–2002	الاجمالي	218684.55	169216.19	129	49468.36
	السلع الزراعية	7185.58	27594.89	26	- 20409.31
	الاهمية النسبية للسلع الزراعية من الاجمالي	0.032	0.6163		ـــــ
	السلع الغذائية	4563.97	21978.30	20	- 17414.33
	الاهمية النسبية للسلع الغذائية من الاجمالي	0.020	0.012		ـــــ
1994-1996	متوسط معدل التغير السنوي الاجمالي	111.15	62.37		ـــــ
1997-1999	متوسط معدل التغير السنوي الزراعي	7.83	56.08		ـــــ
2000-2002	متوسط معدل التغير السنوي الغذائي	4.31	28.04		ـــــ

المصدر :- جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) من قبل الباحث _ وقد تم استخراج نسبة تغطية الصادرات الى الاستيرادات وفقا الى المعادلة الآتية:-

(إجمالي قيمة الصادرات/ إجمالي قيمة الاستيرادات)*100

ثانياً:- التجارة العربية :

تعد التجارة العربية البينية من الركائز الرئيسة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية. كما إن تطور اقتصادات الدول العربية وتنميتها وزيادة الناتج القومي تمثل عاملا أساسيا يساعد على تنمية التجارة العربية البينية التي تحاول الدول العربية تنميتها بصفة دائمة من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية وتنفيذ برامج لتمويل التجارة العربية والذي بدأ نشاطه بداية عام 1991 , هذا بالاضافة الى انشاء مناطق التجارة العربية الحرة بين بعض الدول العربية وانتهاءاً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيل السوق العربية المشتركة1.

وكان من المتوقع تحقيق مكاسب عربية ملموسة من تجارتها البينية بتاثير زيادة حجم الانتاج وتحسين النوع واتساع الأسواق ومن ثم الاستفادة بوفرات السعة ومما يسهل تحقيقه عندما تنتج كل دولة عربية احتياجاتها واحتياجات العرب وفقاً لمزاياها الانتاجية والتسويقية السلعية , وبينما تتخصص الدول الاخرى في انتاج السلع التي لها فيها ميزة نسبية وقدرة تسويقية . وذلك بالنسبة لاسواقها الداخلية واسواق جيرانها من الدول العربية .

وتشير الارقام المتوفرة في الجدول (1) عن التجارة الخارجية العربية الى انها لم تنمو إلا قليلاً أثناء مدة البحث وأثناء المدة نفسها (1994 – 1996) تطورت التجارة الخارجية العربية حيث تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 9.17 % كما أخذت التجارة الخارجية الزراعية أيضاً إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو 8.3% سنوياً وكان معدل الزيادة في تجارة الواردات الزراعية هو مصدر الزيادة في التجارة حيث بلغ معدل التزايد السنوي لها حوالي 6.23% سنوياً , في حين شكلت الواردات الزراعية البينية حوالي 8.17 من إجمالي الاستيرادات الزراعية الكلية . بينما لم تنمو تجارة الصادرات الزراعية العربية سوى بمعدل 0.87% سنوياً خلال نفس المدة وشكلت الصادرات الزراعية البينية حوالي 22.4% من الصادرات الزراعية الكلية .

لقد تعددت محاولات تنمية التجارة العربية البينية وتحريرها , وواجه ذلك العديد من المشاكل سواء من حيث تحرير انتقال عناصر الانتاج او تحرير التجارة السلعية , كما عكس الواقع التطبيقي ضرورة تطوير الاسواق المالية العربية بجانب تحرير كل عناصر الانتاج والمنتجات النهائية , ويعد تشابه هياكل الانتاج العربي واعتمادها على انتاج وتصدير المواد الاولية واحتياجاتها لاستيراد الالآت والمعدات ووسائل النقل والسلع المصنعة من أهم مشكلات التجارة البينية العربية .

---

[1] جعاطة ، احمد زبير –التجارة البينية العربية لمستلزمات الانتاج الزراعي. دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية. بغداد.2000- ص15.

كما إن انعكاسات اتفاقية ابحاث واتفاقيات الشراكة العربية الاوربية قد أثرت الى حدٍ ما في التجارة العربية بصفة عامة وصارت منحازة للدول الخارجية , وتأثرت بذلك التجارة العربية والبينية بين الدول العربية بعضها البعض .

لذا فقد اتجهت العديد من الدول العربية نحو تكوين بعض التجمعات أو التكتلات العربية حيث أتجهت دول الخليج العربي لتكوين مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 .

كما قامت دول المغرب العربي بتكوين اتحاد المغرب العربي في عام 1989 , وكان الهدف من هذه التجمعات العربية هو زيادة التعاون داخل دول التجمع بصفة خاصة وعلى مستوى الوطن العربي بصفة عامة , وهو ما يمكن أن يؤدي الى تنمية التجارة العربية البينية وزيادة القدرة التنافسية العربية مع الكتل الاقتصادية العالمية[1].

ثالثاً :- الأهمية النسبية لتجارة السلع الزراعية نسبة إلى التجارة العربية الكلية :

من الجدول (3) يتضح إن الأهمية لتجارة السلع الزراعية أثناء المدة (1994 – 1996) كانت 10.62% من حجم التجارة الكلية ولم تسجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (1997 – 1999) وإنما حافظت على النسبة نفسها تقريباً حيث بلغت 10.70% من حجم التجارة الاجمالية , في حين سجلت أدنى مستوياتها في المدة (2000 – 2002) إذ بلغت نحو 8.96% من قيمة التجارة العربية الكلية للمدة نفسها.

ويعزى هذا الانخفاض أو التدني للأهمية النسبية للتجارة الزراعية العربية الى عدد من المحددات والمعوقات والتي سيتم تناولها لاحقا.

جدول (3) :- الأهمية النسبية لتجارة السلع الزراعية مقارنة بالتجارة العربية الكلية

البيان / السنوات	الأهمية النسبية للتجارة الزراعية نسبة إلى التجارة الكلية %
1994-1996	10.62
1997-1999	10.70
2000-2002	8.96
1994-2002	9.71

المصدر :- جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) من قبل الباحث .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003.ص59.

رابعاً :- الأهمية النسبية لتجارة السلع الزراعية نسبة إلى التجارة الإجمالية الزراعية :

نلاحظ من الجدول (4) إن الأهمية النسبية للتجارة الزراعية قد بلغت 12.3% من التجارة الزراعية الكلية .

الا انه هذه النسبة إنخفضت في المدة (1997 – 1999) وبلغت 11.49% من التجارة الكلية الزراعية .

أما أثناء المدة (2000 – 2002) نلاحظ انها عادت للارتفاع حيث بلغت 12.56% من التجارة الزراعية الكلية . إلا ان مايؤخذ على هذه النسب كونها متواضعة ولاترتقي بمستوى الطموح التجارة العربية الزراعية . ويعزى هذا التواضع للتجارة الزراعية الى عدد من المعوقات والمحددات التي سيتم تناولها لاحقا.

جدول (4) :- الأهمية النسبية لتجارة السلع الزراعية نسبة إلى بالتجارة الإجمالية الزراعية :-

البيان / السنوات		الاهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية الى التجارة الزراعية الكلية %
1996 – 1994		12.3
1999 – 1997		11.49
2002 – 2000		12.56
2002 – 1994	أجمالي المدة	12.11

المصدر :- جمعت وحسبت من الجدول (1) من قبل الباحث استنادا إلى بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية –الخرطوم- أعداد 22،18،16، ص359-386 ص369، للسنوات 1996-1998-2000-2002.

خامساً :- الميزان التجاري الكلي والزراعي للأقطار العربية :

نلاحظ من الجدولين (1) و (2) ان الميزان التجاري الكلي قد سجل فائضا اثناء متوسط المدة 1994–1999 ما قيمته حوالي 12.6 مليار دولار. في حين بلغت قيمة الميزان التجاري للسلع الزراعية ولنفس المدة اعلاه حوالي 1.39 مليار دولار، وأيضا بلغت قيمة العجز للسلع الغذائية

ولنفس المدة حوالي 14.9 مليار دولار. وتشير الارقام في جدول (1) الى ان قيمة إجمالي الميزان التجاري قد سجل أعلى قيمة في عام 2001 حيث بلغ 64.99 مليار دولار ، ويعود هذا الفائض ليس من الاعتماد على الصادرات الزراعية او الغذائية بل الاعتماد على الصادرات النفطية.

سادساً :- توصيف وصياغة الأنموذج الاقتصادي :

ان عملية صياغة الأنموذج الاقتصادي تقوم بالاعتماد على الفروض الاقتصادية والقياسية لتحديد العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بالأنموذج الرياضي الذي يحدد الظواهر الاقتصادية بشكل دقيق . وتلك العلاقات ماهي الا علاقات واقعية لظاهرة اقتصادية لعدد من المتغيرات التي يتضمنها النموذج , وان صياغته بالشكل الرياضي يتطلب الآتي:-

1- تحديد المتغيرات الاساسية .

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

قبول الاختبار الإحصائي للمعالم لتحديد مدى معنوية المعالم يعد أمرا مهما في اختيار الأنموذج وسلوك المتغير العشوائي الذي يكون وسطه الحسابي يساوي صفراً , وتباينه متجانساً , واستناداً الى النظرية الاقتصادية والدراسات الاقتصادية الرياضية والتي تؤثر في المتغير التابع على النحو الآتي:-

a- المتغير التابع: - يمكن تعريفه بأنه المتغير الذي يعتمد على متغير أو متغيرات اخرى مفسرة لسلوكه تسمى المتغيرات المستقلة وقد تم تحديد المتغير التابع وهو:

(1) الصادرات البينية الزراعية (y1) .

(2) الاستيرادات البينية الزراعية (y2) .

b- المتغيرات المستقلة: - وهي المتغيرات التي تحدد او تفسر المتغير التابع وتكون قيمتها معلومة عادةً وقد تم اختيارها وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية وما اتبع من بحوث خاصة بالتجارة الزراعية العربية البينية. وتم تحديدها كالاتي :-

(1) x1 : يمثل قيمة الصادرات الزراعية الخارجية بالمليون دولار امريكي .

(2) x2 : يمثل قيمة الاستيرادات الزراعية الخارجية بالمليون دولار امريكي .

(3) x3 : يمثل الناتج المحلي الاجمالي الزراعي .

وقد تم تحديد العلاقات و على النحو الآتي :-

Y1=b0+b1x1+b3x3 -------- (1)
Y2=b0+b2x2+b3x3 -------- (2)

c- أنموذج الانحدار المتعدد: The multiple regression model

الانحدار الخطي المتعدد هو توسيع لأنموذج الانحدار الخطي البسيط على فرض ان المتغير المعتمد y هو دالة خطية لمجموعة المتغيرات المستقلة والحد العشوائي

Y1=b0+b1x1+b2x2 + …… + bnxn +Ui

حيث ان b0 تمثل الجزء المحصور (intercept) بين خط الانحدار ونقطة الاصل على المحور الصادي و b1,b2, ….. , bn هي معلمات المتغيرات المستقلة x1, x2,……, xn على الترتيب .

و Ui هو المتغير العشوائي او الحد العشوائي في العلاقة الذي يضاف لامتصاص عنصر الخطأ في الدالة الناجم عن حذف بعض المتغيرات (لعدم امكانية قياسها , لعدم توفرها) كأخطاء التجميع او الخطأ الناجم عن عدم الدقة في القياس . لذا فإن اجمالي التغير في (y) (Total variation) يساوي التغير المفسر بمعادلة الانحدار زائداً الجزء غير المفسر والمتمثل بالمتغيرات العشوائية .

سابعاً :- التحليل والمناقشة :

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وبتجريب أربع صيغ دالية (الخطية , اللوغارتمية المزدوجة , النصف لوغارتمية , النصف لوغارتمية المعكوسة) فقد تبين ان افضل هذه الصيغ هي الصيغة الخطية وذلك استناداً الى الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية , حيث اتخذ هذا النموذج الشكل التالي :-

a- دالة الصادرات الزراعية :-

Y=-139.85-0.36x1+46.64x3

tbi^ (-0.66) (-2.061) (20334)

R =0.75 D.W=2.417 F=8.95

ويتضح من المعادلة اعلاه ان ثوابت المقدرات b3,b1,b0 المستخرجة تتفق من حيث الاشارة مع منطق النظرية الاقتصادية وقد ثبتت معنوية b3 عند مستوى 5% .

في حين لم تثبت معنوية b1 عند المستويات الاحصائية المختلفة استناداً الى اختبار t حيث ان b0 تمثل المنح والمساعدات عندما تكون x3,x1 صفر .

كما ثبتت معنوية الأنموذج ككل عند مستوى 5% بالاعتماد على اختبار F حيث بلغت قيمة F* (8.95) , وباجراء اختبارات الدرجة الثانية (اختبارات القياسية) اتضح خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وذلك استناداً الى اختبار درين واتسون حيث بلغت احصائية D.W (2.417) عند المستويات الاحصائية المختلفة , كما اتضح خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي وذلك استناداً لاختبار كلاين .

كما اتضح عدم وجود توزيع ذو تباين غير متجانس لقيم المتغير العشوائي استناداً الى اختبار بارك .

وبلغت قيمة R تساوي 0.75 اي ان 75% من المتغيرات في قيمة الصادرات الزراعية سببها الصادرات الخارجية الزراعية والناتج المحلي الزراعي وان 25% من التغيرات تعود لمتغيرات لم يتضمنها النموذج وقد امتص اثرها المتغير العشوائي .

b- دالة الاستيرادات الزراعية :-

Y=-4328.84-0.229x2+150.34x3

tbi (-1.519) (-2.836) (2.638)

R=0.57 D.W=20193 F=4.043

يتضح من المعادلة اعلاه ان ثوابت المقدرات b3,b2,b0 متفقة من حيث الاشارة مع منطق النظرية الاقتصادية , وقد ثبتت معنوية b3 عند مستوى 5% في حين لم تثبت معنوية b2 عند المستويات الاحصائية المختلفة وذلك بالاعتماد على اختبار t حيث ان b0 تمثل الواردات التي تحصل عليها الدولة بالاجل .

كما ثبت معنوية الأنموذج ككل عند مستوى 5% بالاعتماد على اختبار F حيث بلغت قيمة F* (4.043) وبلغت R 0.57 اي ان 57% من المتغيرات في الاستيرادات البينية الزراعية سببها الواردات الخارجية الزراعية والناتج المحلي الإجمالي الزراعي , وان 43% من التغيرات تعود لمتغيرات لم يتضمنها الأنموذج وقد امتص أثرها المتغير العشوائي وبإجراء اختبارات الدرجة الثانية (الاختبارات القياسية) اتضح خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير

العشوائي وذلك استناداً الى اختبار دربن واتسون حيث بلغت احصائية D.W (2.193) عند المستويات الاحصائية المختلفة , كما اتضح خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وذلك استناداً الى اختبار كلاين , كما اتضح عدم وجود توزيع ذي تباين غير متجانس لقيم المتغير العشوائي وذلك استناداً الى اختبار بارك .

ثامناً :- قياس الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الخاصة بالتجارة الخارجية العربية :

عن طريق تحليل البيانات المدونة في الجدول رقم (1) بالطرق الاحصائية للتجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية , ولأجل المقارنة تم تقدير النماذج للتجارة البينية للحصول على معالم منسقة للمدة (1994– 2002) ، ولقد قسمت على ثلاث مدد لتلافي التذبذب الحاصل ، المدة الأولى (1994– 1999) والمدة الثانية (2000– 2002) والمدة الثالثة كمتوسط (1994– 2002) .

وتبين لنا من خلال التحليل ما يأتي :-

1- تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الكلية العربية بالمليون دولار أثناء المدة (1994 – 1999) والموضحة في الجدول رقم (5) الى ان هناك اتجاهاً عاماً متزايداً ثبت معنويته احصائيا عند مستوى 1% ولقد بلغ معدل الزيادة السنوي حوالي 8471.9 مليون دولار وهو مايعادل 14.1% من متوسط قيمة الصادرات العربية الكلية خلال المدة (1994 – 1999) والبالغ حوالي 144.89 مليار دولار وتوضح قيمة معامل التحديد ان العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسؤولة عن حوالي 0.43% من التغيرات في قيمة الصادرات العربية الكلية .

2- وتشير أيضاً من النتائج لقيمة الاستيرادات الكلية العربية بمليار دولار خلال المدة الثانية (2001 – 2002) والجدول (6) يوضح الى ان هناك اتجاهاً عاماً متزايداً أثبت معنويته احصائياً عند مستوى 5% من المعنوية ولقد بلغ معدل الزيادة السنوي 24.225 مليار دولار وهو مايعادل حوالي 1.84% من متوسط قيمة الصادرات العربية أثناء المدة (2000 – 2002) والبالغ حوالي 218.685 مليار دولار , وتوضح قيمة معامل التحديد ان العوامل يعكسها عنصر الزمن تعتبر مسؤولة عن حوالي 0.99% من التغيرات في قيمة الاستيرادات العربية الكلية .

3- وتبين أيضاً من خلال النتائج لقيمة الصادرات الكلية العربية خلال المدة (1994 – 2002) والموضحة في الجدول (6) مايأتي :-

a :- وتشير أيضاً من النتائج لقيمة الصادرات والمقدرة بالمليار دولار بلغ حوالي 14.360 مليار دولار وهو مايعادل حوالي 11.51% من متوسط قيمة الصادرات الكلية والبالغ 169.434 مليار دولار وتوضح قيمة معامل التحديد ان العوامل يعكسها عنصر الزمن تعد مسؤولة عن حوالي 0.82% من التغيرات في قيمة الصادرات العربية الكلية .

b :- أما بخصوص الميزان التجاري الزراعي فقد عكس لنا قيمة الميزان الزراعي بالمليار دولار أثناء المدة كما بيناها في الفقرة (3) أعلاه الى ان هناك اتجاهاً متناقصاً لم تثبت معنويته إحصائياً وهو مايعادل 10.9% من متوسط القيمة والبالغ حوالي (17.864) مليار دولار .

c :- ويمكن مشاهدة الفقرات بخصوص الميزان الغذائي ويبين من قيمة معامل التحديد إن التغيرات الحادثة في قيمة الميزان الغذائي ترجع الى عوامل غير مقدرة.

4- وتشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام للميزان التجاري العربي بالمليار دولار أثناء المدة (1994 – 1999) إلى أن هناك اتجاهاً عاماً متزايداً لم تثبت معنويته إحصائياً عند مستوى 5% ولقد بلغ حوالي 5.51% من متوسط قيمة الميزان التجاري الكلي العربي والبالغ حوالي 4.740 مليار دولار . وتبين من قيمة معامل التحديد ان التغيرات الحادثة في الميزان التجاري العربي ترجع إلى عوامل أخرى غير مقدرة .

5- أما المدة الثانية تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام للميزان التجاري العربي بالمليار دولار خلال المدة (2000- 2002) والموجودة في الجدول (6) إلى إن هناك اتجاهاً عاما متزايداً ثبتت معنويته عند مستوى 5% ولقد بلغ معدل الزيادة السنوي حوالي 23.388 مليار دولار وهو مايعادل حوالي 40.9% من متوسط قيمة الميزان التجاري الكلي العربي والبالغ حوالي 49.468 مليون دولار وتوضح قيمة معامل التحديد إن العوامل يعكسها عنصر الزمن تعد مسؤولة عن حوالي 0.73% من التغيرات الحادثة في قيمة الميزان التجاري العربي .

6- وهكذا بالنسبة للفقرات الأخرى يمكن مشاهدتها في الجداول(7,6,5). ويتبين من قيمة معامل التحديد إن التغيرات الحادثة في قيمة الميزان الزراعي ترجع إلى عوامل أخرى غير مقدرة .

7- ويمكن مشاهدة الفقرات بخصوص الميزان الغذائي ، ويتبين من قيمة معامل التحديد إن التغيرات الحادثة في قيمة الميزان الغذائي ترجع إلى عوامل أخرى غير مقدرة .

جدول (5) :- الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية العربية أثناء المدة (1994- 1999) .

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	ر	ر2	ف	المعدل السنوي للتغير	متوسط	التغير %
الصادرات الكلية	ص هـ=-16769391+8471.9 س هـ (1.73)	0.65	0.43	0.16	8471.9	144809	14.13
الواردات الكلية	ص هـ =-19145393+9657.4 س هـ (7.25)	0.96	0.93	0.002	9657.4	135657	4.11
الميزان التجاري الكلي	ص هـ=861843-429.3 س هـ (0.12)	0.06-	0.004	0.91	429.3-	4740	317.02
الصادرات الزراعية	ص هـ=-14696+10.699 س هـ (0.12)	0.06	0.004	0.91	10.966	6665	5.51
الواردات الزراعية	ص هـ=-3639545+1834.6 س هـ (5.04)	0.93	0.68	0.007	1834.6	23257	6.55
الميزان الزراعي	ص هـ=3624828-1823.9 س هـ (4.43)	0.91-	0.83	0.01	1823.9-	16591-	10.38
الصادرات الغذائية	ص هـ=-76628+40.642 س هـ (0.29)	0.14	0.02	0.97	40.642	4514	12.98
الواردات الغذائية	ص هـ=-1335748+679.06 س هـ (2.44)	0.77	0.60	0.70	679.06	19989	5.82
الميزان الغذائي	ص هـ=1259120-638.41 س هـ (1.81)	0.67-	0.45	0.15	638.41-	15475-	9.56

المصدر :- جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية , أعداد مختلفة .

يشير الرقم الموجود بين قوسين أسفل معاملات الانحدار في جميع المعادلات المذكورة إلى قيمة t المحسوبة, حيث ص هـ = قيمة الظاهرة موضوع الدراسة في السنة (هـ), س هـ = ترتيب عنصر الزمن حيث (هـ) = 1, 2, 3,....,10 , فـ = معنوية النموذج , ر2= معامل التحديد , ر= معامل الارتباط .

جدول (6)- الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية العربية خلال المدة (2000- 2002) .

بالمليون دولار

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	ر	ر2	ف	المعدل الزمني للتغير	المتوسط	التغير %
الصادرات الكلية	ص هـ=-48254860+24225 س هـ (8.52)	0.99	0.99	0.07	24225	218685	1.84
الواردات الكلية	ص هـ=-1505471+836.9 س هـ (0.07)	0.07	0.005	0.95	836.9	169216	9.59
الميزان التجاري الكلي	ص هـ=-46749389+23388 س هـ (1.63)	0.85	0.73	0.35	23388	49468	40.93
الصادرات الزراعية	ص هـ=624614-308.56 س هـ (0.99)	0.70-	0.49	0.50	308.56-	7186	6.17
الورادات الزراعية	ص هـ=-105191+66.36 س هـ (0.05)	0.05	0.002	0.97	66.36	27595	6.97
الميزان الزراعي	ص هـ=729806-374.92 س هـ (0.36)	0.34-	0.11	0.78	374.92-	20409-	7.26
الصادرات الغذائية	ص هـ= 635429-315.275 س هـ (0.45)	0.41-	0.17	0.73	315.275-	4564	21.89
الواردات الغذائية	ص هـ=577046-277.395 س هـ (0.19)	0.18-	0.03	0.88	277.395-	21978	9.53
الميزان الغذائي	ص هـ=58384-37.88 س هـ (0.05)	0.05-	0.002	0.97	37.88-	17414-	6.29

المصدر :- جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية , أعداد مختلفة .

يشير الرقم الموجود بين قوسين أسفل معادلات الانحدار في جميع المعادلات المذكورة إلى قيمة t المحسوبة , حيث س هـ = قيمة الظاهرة موضوع الدراسة في السنة (هـ) , س هـ = ترتيب عنصر الزمن حيث (هـ) = 1 ,2 ,3,....,10 ف = معنوية النموذج , ر2 = معامل التحديد , ر = معامل الارتباط .

جدول (7)- الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية العربية خلال المدة (1994 – 2002)

بالمليون دولار

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	ر	ر2	ف	المعدل السنوي للتغيير	المتوسط	التغير%
الصادرات الكلية	ص هـ=97635+14360 س هـ (5.70)	0.91	0.82	0.007	14360	169434	11051
الواردات الكلية	ص هـ=107451+7878.5 س هـ (6.89)	0.93	0.87	0.002	7878.5	146844	6.03
الميزان التجاري الكلي	ص هـ=-17168+7363.6 س هـ (2.69)	0.71	0.51	0.03	7363.6	19650	108.1
الصادرات الزراعية	ص هـ=6484.4+70.87 س هـ (1.34)	0.45	0.21	0.22	70.87	6838.8	5.97
الواردات الزراعية	ص هـ=18763+1188.02 س هـ (4.89)	0.88	0.77	0.002	1188.02	24702	7.63
الميزان الزراعي	ص هـ=-12278-1117.1 س هـ (4.42)	0.86-	0.74	0.003	1117.1-	17864-	10.96
الصادرات الغذائية	ص هـ=4485.9+8.894 س هـ (0.11)	0.04	0.002	0.91	8.894	4530	13.45
الواردات الغذائية	ص هـ=18216+487.2 س هـ (2.92)	0.74	0.55	0.02	487.2	20652	6.26
الميزان الغذائي	ص هـ=-13730-478.3 س هـ (2.97)	0.75-	0.56	0.02	478.3-	16122-	7.73

المصدر :- جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية , اعداد مختلفة .

يشير الرقم الموجود بين قوسين اسفل معادلات الانحدار في جميع المعادلات المذكورة الى قيمة t المحسوبة , حيث ص هـ = قيمة الظاهرة موضوع الدراسة في السنة (هـ) , س هـ = ترتيب عنصر الزمن حيث (هـ) = 1, 2, 3,....,10 ف = معنوية النموذج , ر2 = معامل التحديد , ر = معامل الارتباط .

تاسعاً :- المعوقات التي تعترض تنمية التجارة البينية الزراعية العربية :

أن التجارة البينية الزراعية العربية تواجه العديد من المعوقات التي تحد من نموها وتطورها ولعل أهم هذه المعوقات هي :-

1. **ضيق القواعد الإنتاجية وتماثلها** :- وهذا أوجد سلع متشابهة متنافسة مع بعضها البعض ، وتشير[1] الأدبيات إلى أن العامل الرئيس الذي يحد نمو وتنمية التجارة العربية البينية أنما يرجع بالدرجة الأولى ضعف وعدم تنوع هياكل الإنتاج وطاقاته . وعلى الرغم من التنوع الكبير الذي تتمتع به قاعدة الموارد الزراعية في الوطن العربي يلاحظ وجود تباين محدد في أنتاج السلع الزراعية , حيث لا تزال صادرات الموارد الأولية تمثل حوالي أكثر من ثلثي صادرات الدول العربية . وهذا يرجع إلى تركيب هيكل التجارة العربية البينية الطبيعي الذي أشتمل علية , وارتفاع نسبة الاستيرادات من السلع الصناعية ومستلزمات الإنتاج .
2. **تخلف الهياكل التسويقية** :- حيث أن ضعف المؤسسات التسويقية الخاصة بالتسويق والترويج للسلع المنتجة في الوطن العربي تعكس تأثيراتها في ضعف التبادل التجاري ومحدوديته , وأهم المشكلات التي تساهم في ضيق التبادل هي ضعف كفاءة شبكة النقل (بري ، بحري ، جوي) ,وكذلك فيما يتعلق بعمليات الخزن والتبريد وتبادل المعلومات التسويقية....الخ.
3. **تخلف الهياكل الإدارية** :- تعد الهياكل الإدارية الموجودة في الدول النامية عائقا بأتجاة تنمية التجارة البينية العربية, سواء للمصدرين أو المستوردين . حيث تتبع بعض الدول العربية إجراءات حكومية معقدة سواء كانت قيود نقدية على الاستيراد أو التصدير أم استخراج رخص الاستيراد والتصدير وتعدد جهات الرقابة ... الخ. مما يعزف المؤسسات التجارية عن الاستيراد والتصدير [(2)].
4. **نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل التجارة الزراعية العربية البينية** :- يلعب التمويل دورا مهما في دفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز التبادل التجاري بين الدول العربية ، عن طريق تحسين أساليب التمويل التسويقي لصادراتها وتطويرها في ظل المعاناة من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لذلك في بعض الدول النامية . وبالرغم من أنشاء مؤسسات عربية تسهم

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية – الخرطوم – اعداد مختلفة 1994-2003.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الندوة القومية حول إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات اقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى – الخرطوم – 28-1999/9/30. ص11.

في التمويل للحد من النقص في الموارد المالية المخصصة للتمويل كصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية إلا أنها لم توفر الدعم الكافي لتنمية التجارة البينية وتطويرها[1].

5. **المعوقات السياسية** :- أن التباين في السياسات الاقتصادية والنقدية وعدم استقرارها يعد معوقاً أمام التنمية الاقتصادية بسبب الاختلال في سياسات الدول النامية وعدم التنسيق بينها[4] .

6. من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية هو اتجاه بعض الدول العربية لتحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها , وقد يكون ذلك من أجل[2]:-

a – الحصول على العملات الأجنبية لافتقار بعض الدول العربية ذات الأسواق إلى العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة.

b – المحافظة على الأسواق العالمية لبعض السلع التصديرية خارج المنطقة العربية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق العالمية .

c – تنفيذ صفقات ثنائية معقودة مع الدول الأجنبية .

d – لتسديد قروض خارجية حيث تضطر بعض الدول العربية بناءاً على اتفاق مع الدول الأجنبية المقرضة إلى تسديد قروضها منها بمنتجات وطنية تصدرها إليها .

7- لازالت الدول العربية تعاني من الفواقد الكبيرة في عمليات ما بعد الحصاد التي تمثل نحو 37% من الإنتاج ، وذلك لتخلف أساليب الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين والتبريد المزرعي[3].

8- تزايد درجة ارتباط الأقطار العربية بالبلدان الغربية وتعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتوجه اقتصاديـــات البلدان العربية نحو الخارج .

الاستنتاجات

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المصدر السابق.
[2] المصدر نفسه.ص.29.
[3] المصدر نفسه.ص32.

1. تتصف التجارة العربية بضعف مستويات البينية التي لم تتعدى 8.6% من الصادرات و 9.8% من الاستيرادات.
2. إن التجارة العربية البينية ضعيفة بشكل عام وانها لا تتجاوز 10% في احسن الاحوال.
3. لم تكن التجارة العربية –العربية بالمستوى المطلوب بسبب غياب التنسيق التجاري والتفاوت في مستوياتها الاقتصادية وهذه كلها ناتجة عن العلاقات التجارية البينية غير المتكافئة مما يؤدي الى تعرض الوطن العربي للتقلبات الكبيرة في شروط التبادل التجاري.
4. تبين من البحث ان الفجوة الغذائية اخذة في الازدياد وان على الأقطار العربية ان تخصص اموالا اكثر لاستيرادات الغذاء اذا استمر الحال بدون معالجة وحل المعوقات التي تقف امام تطوير القطاع الزراعي.
5. فيما يتعلق بالصادرات الزراعية البينية الاجمالية فقد انخفضت اهميتها النسبية في تجارة الصادرات الاجمالية من4.8 % كمتوسط للمدة(2000–2002) الامر الذي ينعكس على الترتيب السلعي للتجارة البينية العربية مما يشير الى ازدياد اعتماد الاقطار العربية على العالم الخارجي.
6. انخفضت الاهمية النسبية للسلع الزراعية للتجارة البينية العربية من 15.8% كمتوسط للمدة(1994–1996) الى 12.9% كمتوسط للمدة (2000–2002) وهذا ما يعطينا اشارة ايجابية بان الانتاج الكلي في الوطن العربي يسير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال اجراء الاصلاحات الهيكلية في القطاع الزراعيلبعض الدول العربية.

التوصيات:-

7. تطوير وتحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية البينية عن طريق تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي . ويعد تطوير أساليب النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية.
8. تحقيق درجات أعلى من التكامل الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة ، فهي تعتبر أحدى الوسائل المساعدة على تقليل الحواجز التجارية بين الدول ، كالتخفيض التدريجي للرسوم الكمركية ورسوم الضرائب ذات الأثر المماثل.
9. تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وزيادة معدلات الاستثمار بما يتضمن أشراك القطاع الخاص وإعطاءه المجال الكافي للقيام بدور رئيسي في تنشيط الاقتصاد . حيث أن

تحقيق الاستقرار الاقتصادي يساعد على تدفق المخصصات الاستثمارية بما يلبي احتياجات القطاعات الزراعية. إذ أن التغيرات التي تنتج عن تبني هذه السياسات لها أثر كبير في تخفض معدلات التضخم في الاقتصادات العربية وتحسين قدرتها للتخلص من أعباء الديون الخارجية.

10. تقويم أوضاع القواعد الإنتاجية العربية وأجراء التعديلات على هيكل استثماراتها الزراعية وفق المزايا النسبية الذي تتمتع به كل دولة مما يفتح أفاقا واسعة أمام تحقيق الفائض التصديري الذي يمكن توجيهه نحو الأسواق العربية لسد الاحتياجات مما يخفف الاعتماد على الأسواق الأجنبية.
11. توفير البيئة المشجعة على زيادة الاستثمار في المشروعات العربية المشتركة لتنمية وتطوير البنية التسويقية والمعلوماتية الزراعية العربية ، ودفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز التبادل التجاري البيني.
12. زيادة الكفاءة الإنتاجية لتحسين جودة السلع ورفع قدرتها التنافسية مع الصادرات المماثلة لها من الأقاليم الأخرى.
13. تدعيم القواعد الإنتاجية والتوجه نحو التخصص والإنتاج الكبير بما يخدم التنوع في القاعدة الإنتاجية للدول العربية ، ويحقق قدراً أكبر من التكامل في الإنتاج الزراعي وتنسيق السياسات الزراعية العربية التي تخدم أهداف التنمية سوف يسهم في تقليل الفجوة الغذائية العربية في تطوير وتنمية الزراعة العربية.
14. زيادة فاعلية المؤسسات العربية ، ويمكن إيجاد مؤسسات خاصة بتمويل التجارة البينية الزراعية فضلاً عن تمويل بعض برامج الأمن الغذائي التي قامت بدراستها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسد الفجوة الغذائية العربية وزيادة اعتماد المنطقة العربية على إنتاجها .
15. العمل على إيجاد اتحادات منتجين واتحادات مصدرين , خاصة بالإنتاج الزراعي العربي والعمل على تفعيل أدوارهم في تنمية الإنتاج العربي الزراعي المشترك وتصريف هذا المنتج وتنمية التجارة العربية البينية الزراعية .
16. يعد وجود جهاز عربي للتوجيه والإشراف على تنميط وتماثل مواصفات ومعايير الجودة والرقابة والسلامة الصحية للمنتجات الزراعية ضرورة ملحة لتنمية التجارة البينية الزراعية العربية .

المصادر :-

1. جعاطة ،احمد زبير , التجارة البينية العربية لمستلزمات الإنتاج الزراعي , دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية , بغداد , 11- 2000/4/15 .

2. عباس ، اشرف كمال, التجارة البينية وأثرها على التنمية الزراعية العربية, دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية, بغداد, 11- 2000/4/15.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003 .
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , التكامل الزراعي العربي في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدوري الثاني عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب , بيروت سبتمبر 1997 .
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1987 , 1989, 1992, 1996 .
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية , الخرطوم , إعداد مختلفة , 1994-2003 .
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الندوة القومية حول إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , الخرطوم , 28-1999/9/30 .
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة , الخرطوم , نوفمبر (تشرين الثاني) 2000 .
9. د.هجير عدنان زكي . الاقتصاد الدولي" النظرية والتطبيقات ". دار الكتب والوثائق. بغداد 2007.

.....

.....

.....